S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/404
19 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٩٧٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وبالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/PRST/1995/17). وهو يتناول التطورات التي حدثت منذ تقديم تقريري المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/240 و Add.1). ويقسم التقرير إلى خمسة فروع رئيسية: يتناول الفرعان الثاني والثالث عملية تحديد الهوية والجوانب الأخرى لخطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1)؛ في حين ترد في الفرع الرابع مناقشة للشؤون العسكرية وشؤون الشرطة المدنية؛ أما الفرع الخامس فيعالج الجوانب المالية؛ ويتضمن الفرع السادس ملاحظاتي وتوصياتي.

ثانيا - عملية تحديد الهوية

٢ - أحرزت عملية تحديد هوية مقدمي الطلبات للاشتراك في الاستفتاء، منذ بدئها في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، تقدما بطيئا لكنه تراكمي. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٥، تمت زيادة عدد مراكز تحديد الهوية من أربعة إلى سبعة، كما حققت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هدفها المتمثل في تسجيل ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا يوميا في كل مركز. وفي ٣ نيسان/أبريل، بدأ تشغيل المركز الثامن في مخيم داخله على بعد ١٨٠ كيلومترا جنوب تندوف. وكان إنشاء هذا المركز صعبا بشكل خاص نظرا لأن الوصول إلى المخيم بالعربات المُعدة للسير في الصحراء جعل نقل المعدات واللوازم عملية محفوفة بالمخاطر وتستغرق وقتا طويلا. وهناك الآن ثمانية مراكز لتحديد الهوية تابعة للبعثة تعمل بشكل كامل، في جميع مخيمات اللاجئين الأربعة في منطقة تندوف وفي جميع المراكز السكانية الأربعة في الإقليم.

٣ - وعلى الرغم من ازدياد القدرات التنفيذية، كان معدل سير عملية تحديد الهوية غير منتظم. فقد كانت العملية تتوقف من حين إلى آخر بسبب صعوبات تتعلق بحضور زعماء (شيوخ) القبائل وممثلي

220595 220595 95-15080

الأحزاب في الوقت المحدد وبالأحوال الجوية والسوقيات. إذ يمكن أن تتوقف العملية في أي مركز في أي يوم إذا لم يحضر الشيخ المعني في الوقت المحدد، ذلك أنه هو الذي يحدد هوية أعضاء فخذه ويدلي بشهادة شفوية لدعم أهليتهم للتصويت. كما حالت عواصف رملية قوية دون إقلاع الطائرات ومنعت التنقل بالمركبات في مناسبات عدة في آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل، مما أوقف العملية لعدة أيام. كما حدثت حالات توقف عديدة بسبب العطلات والأعياد الدينية وغيرها من العطلات والأعياد الرسمية.

٤ - وكما أشرت في تقريري الأخير، كان توقيت حضور الشيوخ أو الأشخاص الذين سيحلون محل أولئك المنتخبين في عام ١٩٧٣ الذين توفوا، يشكل أكبر عائق على الإطلاق أمام تحديد الهوية منذ بدء العملية. وفي شباط/فبراير قدم نائب ممثلي الخاص، السيد ايرك بنسن، اقتراحا إلى الطرفين لمعالجة حالات الأفخاذ التي لا يوجد فيها شيخ ذو أهلية على قيد الحياة، عند هذا الجانب أو ذاك. وقد سمح اتفاق الفريقين على اقتراحه بمواصلة عملية تحديد الهوية بكل جدية. وبحلول منتصف آذار/مارس، كان قد تم تحديد هوية ما يزيد على ٣٠٠ ٢١ شخص. واستمرت العملية طوال آذار/مارس ونيسان/أبريل في معظم المراكز. إلا أن صعوبات نشأت في تفسير بعض نقاط الاتفاق وتنفيذها. وفي نهاية نيسان/أبريل كان تحديد الهوية يجرى في ثلاثة مراكز فقط، حيث كانت المشاكل تعوق إحراز تقدم في المراكز الخمسة الأخرى.

٥ - وبغية معالجة هواجس جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، أجرى نائب ممثلي الخاص، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل في منطقة تندوف، سلسلة مشاورات مع القيادة السياسية لجبهة البوليساريو ومع قادة المجتمع المحلي والقبائل. واقترح تفسيرا يتعلق بمسألة الأب الأكبر، الذي فضلت جبهة البوليساريو تفسيره تفسيرا تقييدا، وإعطاءه صيغة تعالج كل الحالات التي يغيب فيها الشيخ أو بديله المتفق عليه، بداعي المرض أو لأي سبب قهري آخر. وقد قبلت جبهة البوليساريو بتلك الاقتراحات. والتقى أيضا نائب ممثلي الخاص المسؤولين الرسميين المغاربة لتحديد موقف المغرب من اقتراحاته، وأكدوا له موافقتهم. ونتيجة لهذه الجهود، اتفق الجانبان على استئناف تحديد الهوية في جميع المراكز الثمانية. وفي ١ أيار/مايو توجه الشيوخ والممثلون والمراقبون إلى المراكز المعينة لكل منهم، وفي ٢ أيار/مايو استؤنف تحديد الهوية في جميع المراكز الثمانية. وقد شهد ذلك الأسبوع أكبر مجموع لعدد الأشخاص الذين حددت هويتهم حتى الآن.

٦ - وخلال الفترة التي انقضت منذ تقديمي تقريري الأخير، لم يتخل الطرفان تماما عن إصرارهم الذي عبروا عنه في وقت سابق والمتمثل بأنه في حال توقف عملية تحديد الهوية، لأي سبب، في مركز على أحد الجانبين، فيجب، من باب المعاملة بالمثل، وقفها في مركز على الجانب الآخر. ومن شأن هذا الاتجاه إذا ما استمر، أن يزيد الموقف تعقيدا في وقت اقتربت البعثة من اجتياز نصف الطريق في تحديد هوية مقدمي الطلبات. ويمكن توقع أن يتم تسجيل جميع مقدمي الطلبات في مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف قبل الانتهاء من تحديد الهوية في جميع مراكز الإقليم. وإن التمسك بتحديد هوية ١٥٠ شخصا في اليوم كحد أقصى في أي من المراكز، وهو ما حدد أصلا على أنه هدف معقول، يفرض قيدا آخر لا لزوم له.

٧ - لقد سمحت الموارد الإضافية التي تم توفيرها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٧٣ (١٩٩٥)، للبعثة بحل العديد من المشاكل التقنية والسوقية، مما مكنها أحيانا من تحديد هوية ما يتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ شخص في يوم واحد. ويؤكد ذلك أنه من الممكن جدا تحديد هوية ١ ٠٠٠ شخص في اليوم، إذا ما حضر الشيوخ والممثلون أنّى ومتى طُلب منهم ذلك. وإذا لم تُفرض أية قيود على التوازن في المراكز أو على عدد مقدمي الطلبات الذين تحدد هوياتهم يوميا.

٨ - وحتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ تم تحديد هوية ٨٥١ ٣٥ شخصا، وهو عدد أدنى بكثير من العدد الذي يمكن للبعثة أن تحققه من الوجهة الفنية فيما لو توفر تعاون كامل بشكل متسق من جانب الطرفين، على نحو ما دعا إليه رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل. بيد أنه استنادا إلى المعلومات المتوفرة، لم يُشارك في العملية إلا ٤٤,٤ في المائة (٨١٩ ١٢ من أصل ٢٣١ ٢٨) من الأشخاص الواجب تحديد هوياتهم في المخيمات القريبة من تندوف و ٢٨,١ في المائة (٠٣٢ ٢٣ من أصل ٨٥٥ ٨١) من أولئك الموجودين في المراكز السكانية في الإقليم.

٩ - ويحرز الاستعراض القانوني لجميع الحالات تقدما جيدا إذ تتم معالجة المعلومات المتعلقة بتقييم أعضاء لجنة تحديد الهوية، وإفادات الشيوخ والأدلة الموثقة، معالجة بيانية بغية التثبت من صحتها والتأكد من المواءمة، ومنع الازدواج.

١٠ - وما يشجعني هو أنه على الرغم من كل الاتصالات والسوقيات والصعوبات الأخرى التي صودفت، لا يزال الأفراد يُظهرون التزاما حقيقيا بعملية تحديد الهوية. وهم غالبا ما يتنقلون في ظروف شاقة ينتظرون بعدها بصبر، دورهم لتحديد هويتهم.

١١ - ويراقب حاليا ثمانية ممثلين من منظمة الوحدة الافريقية عملية تحديد الهوية. وعندما جرى توسيع عدد مراكز تحديد الهوية، عين الرئيس التونسي، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وبالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، مراقبين إضافيين على الفور، مما مكّن لجنة تحديد الهوية من مواصلة أعمالها بسلاسة. ويتوقع أن يصل مراقبان آخران تابعان لمنظمة الوحدة الافريقية إلى منطقة البعثة في أيار/مايو.

ثالثا - جوانب أخرى لها صلة بتنفيذ خطة التسوية

١٢ - طلب مني مجلس الأمن، في قراره ٩٧٣ (١٩٩٥)، أن أقدم تقريرا يتضمن خططي النهائية لتنفيذ جميع عناصر خطة التسوية، ويُبين رد الطرفين. ووقف إطلاق النار قائم فعلا. ويرد فيما يلي وصف للأنشطة الأخرى التي جرى الاضطلاع بها أو يُزمع الاضطلاع بها في الأشهر القليلة المقبلة تنفيذا للخطة.

خفض عدد القوات المغربية في الإقليم

١٣ - أعتزم في تموز/يوليه ١٩٩٥، توجيه رسالة إلى الحكومة المغربية أطلب فيها توفير معلومات عن قوام قواتها العسكرية وأماكن وجودها بالإقليم، مشفوعة بخطة وجدول زمني لخفضها إلى المستوى المقبول الذي يبلغ ٠٠٠ ٦٥ من كل الرتب. وبعد مرور أحد عشر أسبوعا من اليوم - ي، ستتحقق الوحدة العسكرية التابعة للبعثة من أن قوام القوات المغربية في الإقليم لا يتعدى ذلك المستوى. وكما أشرت في تقريري الأخير، أكدت السلطات المغربية استعداد المغرب لتنفيذ كامل أحكام خطة التسوية المتصلة بخفض القوات المغربية في الإقليم بمجرد تحديد تاريخ بدء المرحلة الانتقالية.

قصر وجود قوات جبهة البوليساريو على مواقع معينة

١٤ - خلال المشاورات التي أجراها الممثل الخاص السابق في عام ١٩٩١، اعترضت جبهة البوليساريو على اقتراح بقصر وجود قواتها خارج الإقليم، في حين رفض المغرب الموافقة على أن يقصر وجود قوات جبهة البوليساريو على المنطقة الواقعة بين الجدار الرملي (المعروف ببيرم) والحدود الدولية للصحراء الغربية. وسيتابع نائب ممثلي الخاص مشاوراته في الميدان مع الطرفين والبلدان المجاورة في تموز/يوليه ١٩٩٥، كما ستعقد الأمانة العامة جولة أخيرة من المشاورات في آب/أغسطس. وسأعطي حكما نهائيا على المسألة في أيلول/سبتمبر.

الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين

١٥ - يقوم الخبير القانوني المستقل، السيد إيمانويل روكوناس باستعراض العمل البحثي الذي أجراه سلفه بشأن مسألة السجناء السياسيين. وفي ١٥ أيار/مايو انتقل إلى منطقة البعثة للتشاور مع الطرفين وإعداد برنامج عمل للشهور المقبلة.

تبادل أسرى الحرب

١٦ - كما أشرت أيضا في تقريري الأخير، ذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنها على استعداد للبدء في العمل على إطلاق سراح أسرى الحرب بمجرد أن يكون الطرفان على استعداد للقيام بذلك. وأكرر التعبير عن أملي في أن يُفضي المزيد من الجهود المتواصلة إلى تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من تحقيق إطلاق سراح أسرى الحرب من كلا الجانبين بأسرع ما يمكن عقب بداية الفترة الانتقالية.

مدونة قواعد السلوك

١٧ - في تقريري الأخير، أبلغت المجلس بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة بذلت قصارى جهدها للتوفيق بين آراء الطرفين حول مدونة القواعد التي ستحكم سلوكهما خلال حملة الاستفتاء. وسيتم وضع المشروع في صيغته النهائية خلال الأسابيع القليلة المقبلة بالتشاور مع الطرفين. وأتوقع أن أقدم النص النهائي إلى الطرفين في مطلع تموز/يوليه ١٩٩٥

عودة اللاجئين وغيرهم من سكان الصحراء الغربية وأعضاء جبهة البوليساريو ممن لهم حق التصويت

١٨ - تحرز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا تقدما في الاستعدادات لإعادة اللاجئين إلى الوطن بما يتفق وولايتها. وستتابع المفوضية التشاور بشكل وثيق مع الوحدات الأخرى ذات الصلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حول الطرائق المفصلة لبرنامج الإعادة إلى الوطن، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية البعثة. وقد أوفدت المفوضية مسؤولا إلى تندوف لإعداد خطط للجوانب السوقية من عملية الإعادة إلى الوطن. ومن المقرر أيضا أن تقوم بعثة فنية بزيارة منطقة البعثة بحلول نهاية أيار/مايو لتقييم الاحتياجات المائية التي تتطلبها الإعادة إلى الوطن.

رابعا - الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

العنصر العسكري

١٩ - حتى ٥ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة التي يرأسها قائد القوة العميد آندريه فان بايلين (بلجيكا)، ٢٨٨ فردا يضمون ٢٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٨ من أفراد الدعم العسكريين، (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

٢٠ - وريثما يتم الوفاء بالشروط اللازمة لبدء المترة الانتقالية، ستبقى الولاية العسكرية للبعثة محصورة في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر الطرفان في احترام وقف إطلاق النار الذي يطبق منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد ساهمت أنشطة الدوريات المستمرة التي يقوم بها المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة، في التنفيذ الناجح لوقف إطلاق النار. ويُجرى القيام بدوريات نهارية وليلية على أساس يومي. كما تُنفذ شهريا في المتوسط، دوريات استطلاعية يزيد عددها على ٦٠٠ دورية أرضية و ١٤٠ دورية جوية في ظروف بالغة القسوة وعلى مسافات كبيرة. وقد ساعد الوجود المستمر للمراقبين العسكريين على بناء ثقة الطرفين في حياد البعثة وعدم تحيزها، وهما مستمران في إبداء تعاونهما الكامل في هذا الصدد.

٢٢ - وكما أشرت في تقريري الأخير، يجري حاليا وضع خطط الوزع الكامل للعنصر العسكري للبعثة في صيغتها النهائية. وتجنبا لنفقات وزع سابق لأوانه، يجري بحث إمكانية وزع الأفراد العسكريين في نفس الوقت الذي تُنشر فيه القائمة النهائية للناخبين

عنصر الشرطة المدنية

٢٣ - اعتبارا من ٥ أيار/مايو، كان مجموع عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة برئاسة مفوض الشرطة العقيد فولف - ديتر كرامب (المانيا) يبلغ ٩٨ مراقبا جاءوا من النمسا (١٠) ومصر (١١)، وألمانيا (٥)، وغانا (٨)، وهنغاريا (١٣)، وماليزيا (١٥)، ونيجيريا (١٥)، والنرويج (٢) وتوغو (٩)، وأوروغواي (١٠) والمقرر

وزع ١٥ مراقبا من أيرلندا وثلاثة من النرويج في الأسابيع القادمة بحيث يرتفع مجموع عنصر الأمن الى ١١٦، وهو يعتبر كافيا لتنفيذ مهامه الحالية. لذلك قررت إبقاء العنصر على عدده الحالي الى أن تستلزم الظروف وزع مراقبين اضافيين من الشرطة المدنية لغاية ما مجموعه ١٦٠ فردا بإذن من مجلس الأمن.

٢٤ - وريثما تبدأ مرحلة الانتقال، ستظل أنشطة عنصر الشرطة المدنية قاصرة على تقديم خدمات الدعم، وتوفير الأمن وغيرها من المساعدات لعملية تحديد الهوية. ويوضع حاليا تصور للعمليات اللازمة لوزع كامل العنصر. والمهم أن يتعاون الطرفان تماما مع البعثة بتزويدها بالمعلومات اللازمة في هذا الشأن.

٢٥ - وقد اضطرت البعثة خلال الفترة المستعرضة الى أن تعيد الى الوطن بعض مراقبي الشرطة المدنية لافتقارهم الى المهارات الفنية المطلوبة لتنفيذ مهامهم. وأود تذكير البلدان المساهمة بقوات بأن على أفراد الشرطة المدنية التابعين للبعثة أن يجيدوا قيادة المركبات وأن يعرفوا الانكليزية أو الفرنسية بطلاقة.

الجوانب الإدارية

٢٦ - ستتوقف سلامة أفراد البعثة، وخصوصا تلك التي ترابط في المناطق النائية، على قوة نظام الدعم الإداري. فقد أدى التزايد الواسع في أنشطة لجنة تحديد الهوية الى زيادة المطلوب من القدرات الادارية للبعثة، خصوصا من حيث النقل البري والجوي. وتدرس حاليا إمكانية زيادة الطائرات العمودية وساعات الطيران. وتبذل الأمانة العامة كل جهد ممكن لتلبية الحاجات الادارية للبعثة في حدود الميزانية الحالية وفي حينها.

٢٧ - والمفروض أن تكون للبعثة عند وزع لجنة تحديد الهوية في منطقة تندوف قدرة على النقل الجوي والإجلاء الطبي الجوي في المنطقة. ولهذا الأمر أهميته الخاصة في معسكر داخله الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بالسيارات بعد سفر ثلاث ساعات أو أكثر من تندوف عبر المنطقة الصحراوية. وهناك صعوبة أخرى في تندوف هي القيود على الهبوط والإقلاع بعد ساعات النهار. ووكيل ممثلي الخاص على اتصال بالسلطات الجزائرية لتأمين الحصول على ترخيص بالطيران فوق المنطقة وعلى إذن بالهبوط والاقلاع بعد ساعات النهار. والمأمول أن تأتي التراخيص اللازمة قريبا

٢٨ - والحرارة شديدة خصوصا في منطقة تندوف. فهي تصل هناك الى ٦٣ درجة مئوية، وهذا يعرقل كثيرا بل يوقف عملية الحصر تماما. لذلك تتخذ إجراءات لتأمين القدرة على توليد الطاقة وتكييف الهواء واستمرارها في هذه المناطق.

٢٩ - وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/819)، انسحبت وحدة الاشارة الاسترالية المكونة من ٤٥ فردا من مختلف الرتب في أيار/مايو ١٩٩٤. ونظرا لعدم وجود وحدة عسكرية تحل محلها، سيوزع تسعة مراقبين عسكريين إضافيين لإدارة شبكة الاتصالات التابعة للعنصر العسكري للبعثة. إلا أنه اتضح أن هذا الترتيب ليس مرضيا لأن المراقبين العسكريين لا يملكون جميع المهارات الفنية

المطلوبة. لذلك تتشاور الأمانة العامة مع البلدان التي قد تساهم بقوات من أجل استبدال المراقبين العسكريين التسعة بوحدة للإشارة مكونة من ٤٥ شخصا من مختلف الرتب. وهذا قد يترك أثارا في الميزانية. ومع الوزع الكامل للعنصر العسكري خلال فترة الانتقال، سيلزم تعزيز وحدة الاشارة بحيث يقارب مجموعها ١٣٠ فردا من مختلف الرتب.

خامسا - الجوانب المالية

٣٠ - أذنت لي الجمعية العامة في مقررها ٤٦٦/٤٩ باء المؤرخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥ بالالتزام ماليا في حدود مبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيه ٠٠٠ ٤٢٦ ٤ دولار) من أجل مواصلة البعثة خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولايتها بعد ٣١ أيار/مايو.

٣١ - وفي تقريري المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٥ المقدم الى الجمعية العامة عن تمويل البعثة (A/49/559/Add.1 و Corr.1) تقديرات بتكاليف مواصلة البعثة بعد يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بمعدل إجماله ٤٠٠ ٦١٩ ٥ دولار (وصافيه ٠٠٠ ١٢٣ ٥ دولار) لكل شهر. وستنظر الجمعية العامة في هذا التقدير في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة.

٣٢ - وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٧٤٨ ٢٧١ ٢٠ دولارا. ولتزويد البعثة مما يلزمها من النقد السائل، أمكن اقتراض ما مجموعه ٤ ١ مليون دولار من أرصدة عمليات حفظ السلم. وما زالت هذه القروض غير مسددة. أما مجموع المتعلق من الاشتراكات المقدرة لجميع عمليات حفظ السلم حتى ٣٠ نيسان/أبريل فبلغ ١,٩ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٣٣ - تقضي خطة التسوية بأن يعترف الطرفان - وهما المملكة المغربية وجبهة بوليساريو - بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة الوحيدة والكاملة عن تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية. وحيث أن الطرفين وافقا من حيث المبدأ على اقتراحات التسوية، فقد تعهدا بالتعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام في أداء مهامه. لذلك فالمنتظر منهما تسهيل مهمة البعثة. فهي لا يمكن أن تعمل إلا بدعم فعال منهما. وفيما يتعلق بعملية تحديد الهوية والتسجيل، ذكر سلفي في تقريره المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23299) أن "هذه العملية المعقدة لا يمكن أن تنجح إلا بتعاون من الأطراف بروح من الموضوعية والإنصاف. ولكي تقوم اللجنة بمهمتها، يجب أن تعمل في جو من الثقة والسكينة وبتشجيع من الطرفين. وغني عن القول إنه بدون تعاونهما لا تستطيع الأمم المتحدة مهما بلغت قصارى جهدها أن تؤدي مهمتها، أيا كانت الموارد البشرية والوسائل المالية الموضوعة تحت تصرفها".

٣٤ - لقد انقضت خمس سنوات على سريان خطة التسوية وإنشاء البعثة. وقد نصت الخطة على بدء فتـــرة الانتقال ووقف إطلاق النار في وقت واحد. على أنه رغم تنفيذ وقف إطلاق النار والتقيـــد به منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، فإن الظروف السياسية قد جعلت الاختلاف في مواقف الطرفين وانشغالاتهما تنتهي الى مشاورات طويلة بحثا عن حلول وسطى لجوانب أخرى من الخطة. ولذلك تعرض الجدول الزمني لتنفيذها الى تعديل كبير.

٣٥ - وعندما توقفت الاشتباكات العدائية وانقطعت الصلة بين وقف إطلاق النار الفعلي وبدء فترة الانتقال، بدا على الطرفين أنهما ربما فقدا جزءا من الحافز على التعاون دون تحفظات في تنفيذ العناصر الأخرى من خطة التسوية. وبعد سنتين ونصف من المفاوضات الطويلة الشاقة حدث اتفاق على معايير الناخبين المؤهلين. وهناك قضايا أخرى موضع النزاع أيضا ما زالت تحتاج إلى حل.

٣٦ - وعندما سرت اتفاقية التسوية عام ١٩٩٠، لم يكن متوقعا أن تكون عملية تحديد الهوية بهذا التعقيد والحساسية. وقد اضطرت البعثة إزاء المشاكل الكبيرة الناشئة يوميا إلى بذل جهود مضنية لجعل العملية تستمر في مجراها. واقتضى الأمر عشرة شهور لتسجيل أقل من ثلث الأفراد المقرر تحديد هويتهم في أماكن تجمعات السكان في المنطقة وفي المخيمات القريبة من تندوف، بيد أنه أمكن تذليل كثير من العوائق التي كان يبدو التغلب عليها مستحيلا، كما تحقق الكثير مما يبدو الآن لا رجوع عنه. والناخبون المحتملون مستعدون للسفر والانتظار ساعات في ظروف غير مريحة. ويلتقي الأهلون والأطفال والأقارب وأفراد الأسرة والأصدقاء لأول مرة بعد ١٨ شهرا من الصراع. وتعتبر العملية أول أمل حقيقي يلوح خلال عقدين أمام حل النزاع، وهي تجعل مستحيلا على الطرفين العودة إلى مواقفهما السابقة دون عواقب وخيمة.

٣٧ - على أنه يجب الإعراب مجددا عن أن العملية لا يمكن تكليلها بالنجاح دون التعاون الكامل من الطرفين. وباستطاعة البعثة إذا نالت الوسائل والفرص المطلوبة أن تتصدى للصعوبات الفنية عند ظهورها. بيد أنها لا تستطيع أن ترغم الطرفين على الاستمرار في العملية إذا شاءا غير ذلك. وأنا أدعوهما مرة أخرى إلى العمل مع البعثة بروح من التعاون الحقيقي. وعليهما أن لا يحددا الحد الأقصى من الأفراد المطلوب تحديد هويتهم في أي يوم، ولا أن يقطعا العملية في أي مركز تابع لأحد الطرفين إذا تعذر فنيا البدء في حصر العدد الموجود في مركز للطرف الآخر. ويجب الاستمرار في تحديد الهوية حيثما كان لازما وبأسرع ما يمكن. كما أطالب الطرفين ببذل كامل تأييدهما لمفوضية اللاجئين في الاستعدادات لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

٣٨ - وإذا كان مسموحا للبعثة بأن تبدأ تحديد الهوية بسرعة، يمكن أن يبدأ الاستفتاء في مستهل العام التالي. على أنه يجب قبل تأكيد موعد بدء فترة الانتقال أن يطرأ تقدم على جوانب أخرى هامة من خطة التسوية. وهذا يقتضي الخطوات التالية: في أوائل تموز/يوليه سأحيل إلى الطرفين النص الختامي لمدونة قواعد السلوك، وسأبلغ مجلس الأمن بذلك. وفي آب/أغسطس، سأبلغ المجلس بالتقدم الذي أحرزه الخبير

القانوني المستقل في بحث مسألة الإفراج عن السجناء السياسيين. وفي أيلول/سبتمبر، سأصدر حكما في مسألة قصر وجود قوات جبهة بوليساريو على مواقع معينة. وفي ذلك الحين سأكون قد تلقيت أيضا تأكيدات من حكومة المغرب عن ترتيبات لخفض قواتها في المنطقة.

٣٩ - وسيساعد رصد هذه المعايير مجلس الأمن على تقييم استعداد الطرفين للتقدم نحو تنفيذ الخطة. ومن المهم أيضا حدوث تقدم كاف في عملية تحديد الهوية والتسجيل حتى يتسنى اجراء الاستفتاء في أوائل عام ١٩٩٦. لذلك فأنا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة أربعة شهور. وسأقوم في نهاية أيلول/سبتمبر بتقييم كل ما طرأ من تقدم، وبناء على ذلك سأقدم توصياتي إلى مجلس الأمن للوفاء بولاية الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

٤٠ - وقد عملت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية معا بروح تعاون صادق خلال عملية تحديد الهوية، وأود أن أشكر منظمة الوحدة الافريقية ومراقبيها على الجهود التي أسهموا بها في نجاح العملية. وأنا ممتن أيضا لما بذله وكيل ممثلي الخاص من جهود لا تكل لدفع العملية إلى الأمام.

٤١ - وختاما أود أن أشكر الطرفين على مساندتهما العملية للبعثة، وأن أشكر الدول المجاورة على مساعدتها وتعاونها.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

ألف - المراقبون العسكريون	
الاتحاد الروسي	٣٠
الأرجنتين	٧
أوروغواي	١٥
ايرلندا	٩
إيطاليا	٦
باكستان	٤
بلجيكا	١
بنغلاديش	٧
بولندا	٢
تونس	٩
جمهورية كوريا	٢
السلفادور	٢
الصين	٢٠
غانا	٦
غينيا	١
فرنسا	٢٧
فنزويلا	٢
كينيا	١٠
ماليزيا	١٥
مصر	١٢
النمسا	٤
نيجيريا	٤
هندوراس	١٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠
اليونان	١
المجموع	٢٤٠
باء - أفراد الدعم العسكري	
'١' الوحدة الطبية (جمهورية كوريا)	٤٠
'٢' الكتيبة (غانا)	٨
المجموع	٤٨
المجموع الكلي	٢٨٨

المرفق الثاني

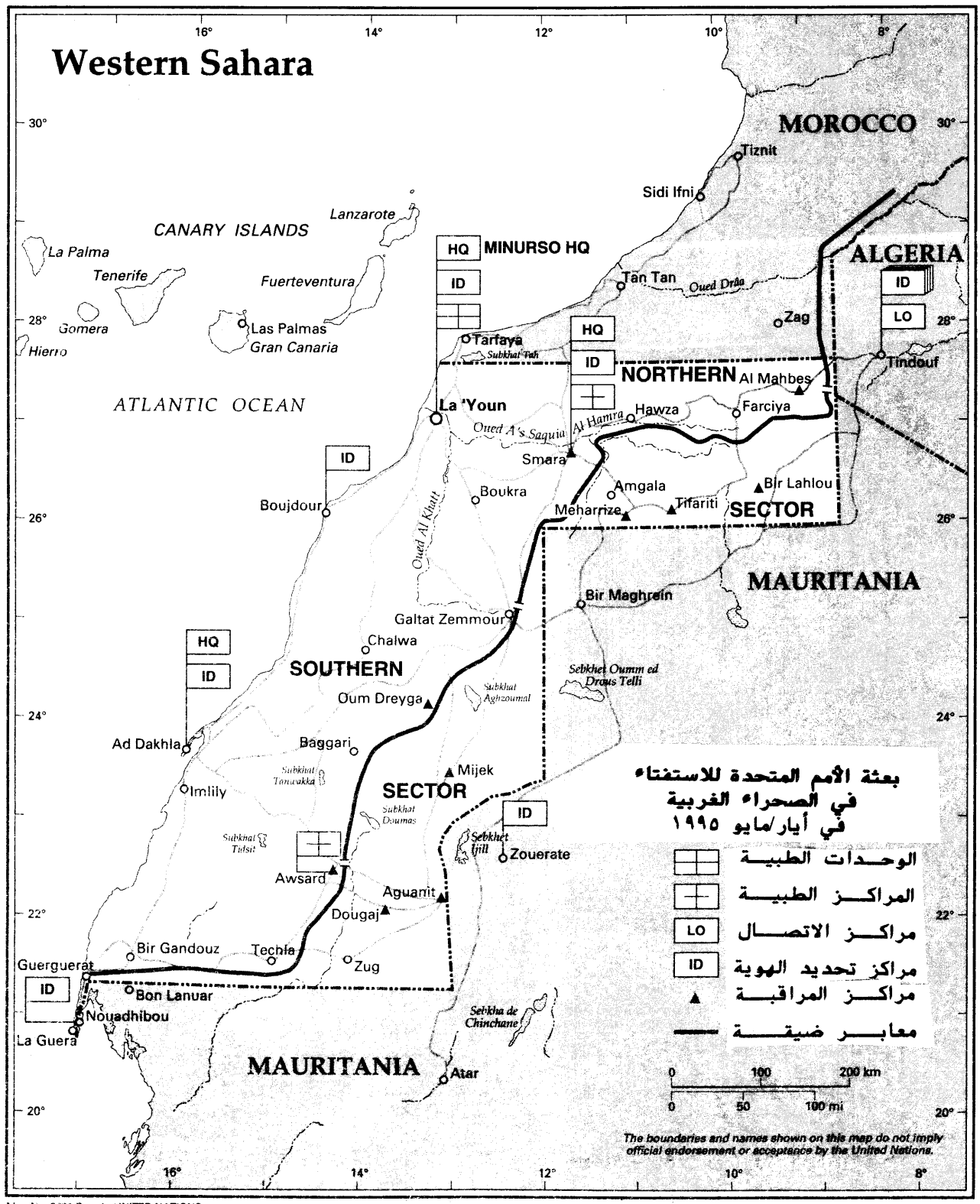

Map No. 3691 Rev. 4 UNITED NATIONS
May 1995

Department of Public Information
Cartographic Section

95-15080